مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مدى المحافظة على المال العام لدى أفراد المجتمع (محافظة الأفلاج أنموذجاً)

د.راشد بن محسن آل لحيان أ.د.محمود محمد سليم صالح

جامعة الامير سطام بن عبدالعزيز م.ع. سعودية

الملخص

تدور مشكلةُ الدراسة حولَ معرفة مدى عناية أفراد المجتمع في محافظة الأفلاج بالمرافق العامة ومعرفته بالسبل اللازمة للمحافظة عليها. وقد تطرقت الدراسة إلى مفهوم المال العام، وتمييزه عن الأموال الخاصة. وقد كشفت نتائج الدراسة أن أفراد المجتمع في محافظة الأفلاج لديهم إدراك ووعي بأهمية المحافظة على المال العام ، والتي كان من أبرزها معرفتهم بتعاليم الشريعة الإسلامية في المحافظة على المال العام.

وعلى الرغم من إدراك أفراد عينة الدراسة بأهمية المحافظة على المال العام ، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أسباب اجتماعية وتعليمية وتنظيمية تحول دون تحقيق المحافظة على المال العام بصورة جيدة في محافظة الأفلاج، ومن بين هذه الأسباب عدم قيام الأسرة والمدرسة بالدور المنوط بهم في التوعية للمحافظة على المرافق العامة، وكذلك كشفت الدراسة عن وجود حاجة إلى تطوير الأنظمة المتعلقة بالمال العام والمرافق العامة لتؤدي الدور المطلوب في الحفاظ عليه. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تماثل كبير في آراء الذكور والإناث للإجابة عن أسئلة الدراسة ، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعود لاختلاف نوع ووظيفة أفراد العينة. وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات نرى أنها سيكون لها دور فاعل وإيجابي في المحافظة

على المال العام و المرافق العامة بالمحافظة وتكون كأنموذج يمكن تعميمه على بقية محافظات المملكة.

الملخص الإنجليزي:

The problem of the study is about knowing the extent of care of the community members in the province of Aflaj public facilities and knowledge of ways to maintain them. The study dealt with the concept of public finance and its distinction from private funds. The results of the study revealed that the members of the community in Aflaj province have awareness of the importance of preserving public money, the most prominent of which is knowledge of the teachings of Islamic law in the maintenance of public money. In spite of the awareness of the members of the community in Aflaj province of the importance of preserving public money, the results of the study indicated the existence of social, educational and organizational reasons that prevent the achievement of maintaining public money well in Aflaj province, including the failure of the family and the school role assigned to them in the awareness of the preservation of public utilities and also the study revealed the lack of systems to deter the waste of public funds. The results of the study showed that there was a great similarity between male and female opinions to answer the study questions. The study concluded with several recommendations which we believe will have an active and positive role in preserving the public money and public utilities in the governorate as a model that can be distributed to the rest of the Kingdom's governorates.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فإن المال من نعم الله التي أنعم بها على عباده، ولقد اهتم الإسلام بحفظ المال اهتماماً كبيراً، بل عدّ من يقتل دفاعاً عن ماله شهيداً، قال ﷺ (من قتل دون ماله فهو شهيد)[1].

ولذلك كان حفظ المال من المقاصد الخمس الكبرى التي أتت جميع الشرائع بحفظها، وشرعت لأجل حفظ المال الكثير من الأحكام التي تحفظه من جانب الوجود كمشروعية استثماره وتنميته بالبيع والشراء وأنواع المشاركات المشروعة، وأحكام أخرى تحفظه من جانب العدم كتحريم الربا والغرر وأكل المال بالباطل.

وإذا كان هذا الاهتمام في جانب المال الخاص الذي تتعلق به مصلحة فرد واحد، فإن الاهتمام أعظم بالمال العام الذي تتعلق به مصلحة جميع المسلمين، ويعود فيه النفع لكافة أفراد المجتمع المسلم بل لكافة الناس. وعلى الرغم من عناية الشريعة الإسلامية بحفظ المال العام وتحذيرها من الاعتداء عليه، وحرص المنظّم السعودي على تجريم إهمال المال العام وإساءة استعماله إلا أنه يلاحظ في الواقع العملي قلة الاهتمام بالمال العام وسوء استخدامه في مظاهر مختلفة.

وانطلاقاً من اهتمام الدولة بحماية المال العام والمحافظة عليه، حيث نصت المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي للحكم على أن " للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها".

ورغبة من الباحِثِينِ في الإسهام في معالجة هذه المشكلة، كانت هذه الدراسة على عينة من أفراد المجتمع في محافظة الأفلاج، والتي تهدف إلى قياس درجة الوعي بهذه القضية وتطبيقها، وطرح الحلول والتدابير التي يمكن اتخاذها لمواجهة هذه المشكلة.

ويقصد بالمال العام "ما يتعلق بعموم المسلمين بحيث لا يستقل به فرد معين "[2]

وبتعبير آخر يقصد بالأموال العامة " الأموال التي تكون مخصصة لمنفعة عامة أي لاستغلال الجمهور مباشرة، بأن تكون مخصصة لخدمته، أو لخدمة مرفق عام"[3]

وقد عرّف المنظم السعودي المال العام بأنه "الأموال المخصصة للمنفعة العامة بالفعل أو النظام "(المادة الثالثة).

ولكي يتم اعتبار المال مالاً عاماً لا بد من توافر شرطين: الأول: أن يكون المال مملوكاً للدولة، أو لأحد الأشخاص المعنوية العامة.الثاني: أن يكون هذا المال مخصصاً للنفع العام [4]

ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية نصوصاً وقواعد تتضمن العناية التامة بالمال العام وحفظه من الإهمال أو إساءة الاستعمال بأي شكل من الأشكال. فالله تعالى نهى عن الفساد فقال جل وعلا (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا)(الأعراف 56). ولا ريب أن إهمال العام أو الاعتداء عليه يعتبر نوعاً من أنواع الفساد بل ربما يربو في جريمته على إفساد المال الخاص لتعلق مصلحة عموم المسلمين به. ويقول تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة 188، 189). فقد نهى الله تعالى عن أكل أموال المسلمين بالباطل، والنهي عن الشيء أمر بضده، فيكون في ذلك دليل على وجوب المحافظة على أموال المسلمين ويدخل في ذلك المال العام للمسلمين فإن نفعه يعود لهم جميعاً.

وعند النظر في سيرة الخلفاء الراشدين نجد الحرص الشديد على مال المسلمين، ومن ذلك ما ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأموال عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب أنه قال " لا يترخص أحدكم في البرذعة أو الحبل، أو القتب، فإن ذلك للمسلمين، ليس أحد منهم إلا وله فيه نصيب، فإن كان لإنسان واحد رآه عظيما، وإن كان لجماعة المسلمين أرخص فيه؟ وقال: مال الله"[5]

فتأمّل كيف حذّر الفاروق رضي الله عنه من التساهل في استخدام مال المسلمين العام بحجة أنه مال الله ليس مملوكاً لشخصٍ معين، وبيّن أنه يتعلّق بنفع جميع المسلمين فكل واحد منهم له فيه نصيب مما يجعل الأمر فيه أشد وأعظم.

وعلى الرغم من هذه الأهمية للمال العام وأثره في تطور المجتمع في جميع المجالات إلا أنه يلاحظ قلة العناية بالمال العام والمحافظة عليه ويتمثل ذلك في الإتلاف أو الإهمال المشاهد في كثير من المرافق العامة.

ورغبة في الإسهام في حل هذه المشكلة رأى الباحثان إجراء هذه الدراسة على محافظة الأفلاج لتكون أنموذجا يمكن تعميم نتائجه والحلول المقترحه فيه على بقية محافظات المملكة خاصة مع التشابه الكبير بين أفراد المجتمع وعاداتهم.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من عناية الشريعة الإسلامية بالمال العام والمرافق العامة، وحرص المنظّم السعودي على حماية المال بسنّ الأنظمة وإصدار التعليمات والتوجيهات التي تكفل حماية المال والمرافق العامة، إلا أننا نجد من يتهاون في حفظه ولا يحرص عليه كما يحرص على ماله الخاص ، كما أننا نجد من يسيء للمال العام في سبيل مصالح شخصية .

ولعل من أمثلة ذلك الخبر الذي نشرته صحيفة سبق في الثامن من ربيع الآخر عام 1438هـ عن قيام بعض الأشخاص بإتلاف كشافات وسرقة ألعاب من الحدائق العامة في محافظة الأفلاج مما أجبر بلدية محافظة الأفلاج على عمل لوحات إرشادية وكاميرات سرية على مداخل الطرق الموصلة لها، وذلك بعد تعرض مجموعة من الحدائق والمنتزهات للتخريب والسرقة، بالإضافة إلى الاعتداء والتكسير للكشافات الكهربائية وسرقة ألعاب أطفال، تم تركيبها بإحدى المتنزهات التي قدرت قيمتها في ليلتين فقط بقرابة 150 ألف ريال ، مما أثار لدى الباحِثَين السؤال الآتي:

ما السبل التي تكفل تحقيق المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج؟

أسئلة الدراسة:

من السؤال الرئيس للدراسة تتفرع الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما درجة معرفة أفراد عينة الدراسة بأهمية المال العام؟

2- ما درجة معرفة أفراد عينة الدراسة بتوجيهات الشريعة الإسلامية حول أهمية المحافظة على المرافق العامة ؟

3- ما الأسباب الاجتماعية التي تحول دون تحقيق المحافظة على المرافق العامة لدى أفراد العيّنة ؟

4- ما الأسباب التعليمية التي تحول دون تحقيق المحافظة على المرافق العامة لدى أفراد العيّنة ؟

5- ما أهم جوانب القصور في الأنظمة التي تحول دون تحقيق المحافظة على المرافق العامة لدى أفراد العيّنة ؟

6- ما الفروق الدالة إحصائياً في استجابة أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغيرات الدراسة :

(الجنس ،العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الوظيفة)؟

حدود الدراسة:

سوف يلتزم الباحثان بالحدود الآتية :

الحدود الموضوعية: حيث تقتصر على دراسة سبل تحقيق المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج وأبرز المعوقات التي تحول دون ذلك، والوصول إلى التوصيات التي تساعد في حفظ المال العام.

الحدود المكانية : سوف يقتصر تطبيق الدراسة على قرى ومدن محافظة الأفلاج.

الحدود البشرية :يتمثل الحد البشري في أفراد مجتمع عينة الدراسة من طلاب المدارس والجامعات (ذكور وإناث) وأفراد المجتمع من موظفين وموظفات .

الحدود الزمانية :طبقت الدراسة في عام 1438هـ (2017م).

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على درجة الوعي بأهمية المال العام لدى أفراد المجتمع في محافظة الأفلاج.
2- معرفة أسباب عدم المحافظة على المرافق العامة لدى أفراد مجتمع الدراسة.
3- تحديد ما يجب اتخاذه من حلول لتحقيق المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج.
4- الكشف عن الفروق الدالة إحصائياً في استجابة أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغيرات الدراسة :
(الجنس ،العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الوظيفة).
5- تقديم التوصيات التي تساعد في الحفاظ على المرافق العامة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1- كونها تعالج قضية من أهم القضايا في المجتمع المسلم وهي حفظ المال العام، وحفظ المال هو أحد المقاصد الخمس الكبرى التي جاءت جميع الشرائع بحفظها، وهو عصب الحياة في جميع مجالاتها ولا يمكن للأمة أن تنهض وأن تنافس الدول المتقدمة إلا بالمال، ولذلك كان من الواجب الإسهام في دراسة

هذه القضية ومعالجتها في ظل الأحكام الشرعية والأنظمة المرعية.

2- يأمل الباحثان أن تؤدي الدراسة إلى التعريف بأهمية المرافق العامة والمحافظة عليها في مجتمع محافظة الأفلاج وخاصة بين طلاب المدارس والجامعات (ذكور وإناث) ، وأن تزود المعنيين بالمحافظة على المال العام من المسؤلين ببعض المقترحات التطبيقية ، وكذلك تشخيص الأسباب التي تحد من المحافظة على المرافق العامة، ووضع الحلول المناسبة لها.

3- تقديم التوصيات اللازمة لتحقيق المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج.

منهجية الدراسة:

إنطلاقاً من طبيعة الدراسة وأهدافها استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتنظيمها والتعبير عنها كماً وكيفاً وذلك من أجل الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في فهم مجتمع الدراسة.

خطوات الدراسة: تسير الدراسة وفق الخطوات التالية:

1- بناء أداة الدراسة ، والتأكد من صدقها وثباتها.

2- تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينة البحث الممثلة للمجتمع الأصلي.

3- تطبق الإستبانة في صورتها النهائية على أفراد عينة الدراسة.

4- تفريغ استجابات أفراد العينة في جداول خاصة.

5- إجراء المعالجة الإحصائية ، وتحليل المعلومات التي تم الوصول إليها ، وعرض النتائج ومناقشتها.

6- استخلاص التوصيات والمقترحات في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج.

مجتمع الدراسة:يتكون مجتمع الدراسة من أفراد المجتمع في محافظة الأفلاج من الجنسين (رجالاً ونساء).

عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية طبقية بما يمثل مراكز محافظة الأفلاج في عام 1438هـ (2017م).

وقد تم تطبيق أداة الدراسة في صورتها النهائية على أفراد عينة الدراسية، و تم استجواب 150 فرداً، يمثلون أغلب مراكز محافظة الأفلاج، كما تم استبعاد 11 استبانة لعدم الجدية . وكان معدل الاستجابة 93% تقريباً.

بناء أداة الدراسة: أداة الدراسة هي إستبانة تم تصميمها لجمع المعلومات بعد الرجوع إلى الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، وتم اتباع الخطوات الآتية لبناء هذه الأداة:

(أ) إعداد الصورة المبدئية للإستبانة عن طريق :

تحديد محاور الإستبانة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة.

صياغة عدد من المفردات من أجل التعرف على سبل تحقيق المحافظة على المال العام بمحافظة الأفلاج بالاستعانة ببعض الكتابات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية.

وضع تعليمات الإستبانة متضمنة ما هو المطلوب تحديداً من المستجوبين. وقد احتوت الصورة المبدئية للإستبانة على خمسة محاورأساسية هي:

المحور الأول(المحور الثقافي):درجة معرفة عينة الدراسة بأهمية المرافق العامة والذي يتكون من (13) مفردة.

المحور الثاني(المحور الديني): درجة وعي عينة الدراسة بتوجيهات الشريعة الإسلامية في المحافظة على المرافق العامة والذي يتكون من (11) مفردة.

المحور الثالث(الاجتماعي): تحديد الأسباب الاجتماعية (من وجهة نظر أفراد العينة) التي تحد من المحافظة على المرافق العامة والذي يتكون من (10) مفردات.

المحور الرابع (التعليمي): تحديد الأسباب التعليمية (من وجهة نظر أفراد العينة) التي تحد من المحافظة على المرافق العامة والذي يتكون من (10) مفردات.

المحور الخامس (التنظيمي): تحديد أهم جوانب القصور في الأنظمة (من وجهة نظر أفراد العينة لعدم) التي تحد من المحافظة على المرافق العامة والذي يتكون من (6) مفردات.

والمطلوب من المستجوب وضع إشارة (✓) أمام العبارة التي تتفق مع رأيه و اختيار بند واحد لكل فقرة. مع الأخذ في الاعتبار التدرج الخماسي (لا أوافق بشدة، لا أوافق، موافق إلى حد ما، موافق، موافق بشدة).

(ب) اختيار مدى صلاحية الصورة المبدئية للإستبانة ، وذلك بعرضها على عدد من المختصين في في موضوع الدراسة ، وأسفرت هذه الطريقة عن إجراء عدة تعديلات في

الصورة المبدئية للإستبانة بحسب توجيهات الخبراء. ولتسهيل تفسير النتائج استخدم الباحثون الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة. حيث تم إعطاء وزن للبدائل: (موافق بشدة =1، موافق=2، موافق إلى حد ما =3، لا أوافق =4، لا أوافق بشدة =5)، ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى (جدول 1).

جدول رقم (1)

توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة البحث

الوصف	مدى المتوسطات
لا أوافق بشدة	5.00 – 4.21
لا أوافق	4.20 – 3.41
موافق إلى حد ما	3.40 – 2.61
موافق	2.60 – 1.81
موافق بشدة	1.80 – 1.00

ثبات أداة الدراسة:

قام الباحثان بحساب معامل الثبات للإستبانة باستخدام أحد معاملات الثبات وهو معامل ألفا كرونباخ (Cranach's Alpha) ، وذلك بعد أن تم التأكد من الصدق الظاهري للإستبانة وصدق محتواها. ووجد أن قيمة معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة (0.89) ، وهذه القيمة تقترب من الواحد الصحيح ، وهذا يعني أن معامل ثبات الأداة (الإستبانة) المستخدمة مرتفع ، بحيث يمكن الاعتماد على الاستبانة في تحقيق أهداف الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة للإجابة عن أسئلة الدراسة :

1- التكرارات والنسب المئوية وذلك للتعرف على عدد المستجيبين والنسبة المئوية لاستجاباتهم.

2- المتوسط الحسابي للتعرف على متوسط إجابات أفراد الدراسة والقيمة التي يعطونها لكل فقرة من فقرات. 3- محاور الدراسة، للوصول إلى حكم على مدى أهمية كل فقرة كما تراها عينة الدراسة.

4- اختبار ت T-test لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابة أفراد عينة الدراسة.

5- تحليل التباين لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المجموعات المختلفة في استجابة أفراد العينة.

عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء من البحث عرض وتحليل النتائج الإحصائية التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية حول أهمية المحافظة على المال العام لدى أفراد المجتمع في محافظة الأفلاج ومن ثم تفسير تلك النتائج وفق طبيعة ورودها.

وفيما يلي عرض وتحليل للنتائج الت تم الحصول عليها في هذه الدراسة:

أولاً :حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة بغرض معرفة اتجاه آراء المستجيبين ، وتحديد السبل التي تساعد على المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج.

وللإجابة عن السؤال الأول: ما درجة معرفة أفراد المجتمع في محافظة الأفلاج بأهمية المرافق العامة؟

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو معرفة المجتمع الأفلاجي لأهمية المال العام، والجدول رقم (2) يوضح النتائج التي تم الحصول عليها مرتبة ترتيباً تنازلياً، وفقًا للمتوسط الحسابي على النحو التالي:

جدول رقم (2)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات عينة الدراسة حول معرفة المجتمع في محافظة الأفلاج بأهمية المرافق العامة

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بـ	موافق	موافق حد ما	لا أوافق	لا بشدة			
1	المال العام هو كل مال أو مرفق ينتفع به كل أفراد المجتمع.	ت	73	61	3	1	0	1.51	0.58	1
		%	52.5	43.9	2.2	0.7	0			
2	الدولة فقط هي المسئولة عن المحافظة على المرافق العامة.	ت	10	30	23	33	42	3.49	1.31	13
		%	7.2	21.6	16.5	23.7	30.2			
3	كل فرد مسئول عن المحافظة على المرافق العامة.	ت	77	43	17	2	0	1.60	0.76	4
		%	55.4	30.9	12.2	1.4	0			
4	الحدائق والغابات والمكاتب العامة من المرافق العامة.	ت	67	56	14	1	0	1.63	0.70	5
		%	48.2	40.3	10.1	0.7	0			
5	الإسراف في المياه والكهرباء	ت	62	46	19	5	6	1.89	1.06	10
		%	44.6	33.1	13.7	3.6	4.3			

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بـ	موافق	موافق حد ما	لا أوافق	لا بشدة			
	ووقود السيارات يعتبر إساءة للمال العام.									
6	المدارس والجامعات والمستشفيات والمكتبات والمساجد والدوائر الحكومية والطرق والشوارع و أعمدة الكهرباء من المرافق العامة.		78	48	11	0	1	1.54	0.71	2
		%	56.1	34.5	7.9	0	0.7			
7	تنفيذ عقود المقاولات والأشغال بحيث لا تفي بالشروط المطلوبة، أو تعيين رجل غير مناسب للوظيفة يعد	ت	69	33	25	4	2	1.77	0.96	7
		%	49.6	23.7	18.0	2.9	1.4			

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بـ	موافق	موافق حد ما	لا أوافق	لا بشدة			
	غشاً واعتداء على المال العام.									
8	ضم جزء من المال العام إلى المال الخاص يعدّ اعتداء على المال العام.	ت	73	29	24	8	5	1.87	1.12	9
		%	52.5	20.9	17.3	5.8	3.6			
9	عدم بذل الجهد المطلوب في العمل أو التغيب الدائم صورة من صور اهدار المال العام.	ت	57	40	35	10	1	1.99	1.02	11
		%	41.0	25.2	23.0	7.2	0.7			
10	النفقة الزائدة على الأمور الشكلية والتبذير يعدّ	ت	50	40	35	10	1	2.06	1.00	12
		%	36.0	28.8	25.2	7.2	0.7			

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بـ	موافق	موافق حد ما	لا أوافق	لا بشدة			
	اهداراً للمال العام.									
11	الاستيلاء على أراضي الدولة او استغلال مرافقها يعدّ اعتداء على المال العام.	ت	84	34	9	4	3	1.57	0.91	3
		%	60.4	24.5	6.5	2.9	2.2			
12	سبب تقدم الدول هو العناية المحافظة على المال العام.	ت	73	39	19	3	0	1.64	0.81	6
		%	52.5	28.1	13.7	2.2	0			
13	التفحيط والتهور في قيادة السيارات يعدّ إهدار للمال العام.	ت	62	37	25	7	2	1.87	1.00	8
		%	44.5	26.6	18.0	5.0	1.4			
المتوسط* العام								1.88		

م	العبارة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بـ	موافق	موافق حد ما	لا أوافق	لا بشدة			
الانحراف المعياري							0.44		

*** المتوسط الحسابي من 5 درجات**

يتضح من الجدول (2) أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على هذا المحور بلغت (1.88) بانحراف معياري (0.44)، كما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على جميع عبارات المحور تقل عن (2.60) ، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على عبارات المحور الرئيسي " حول معرفة المجتمع في محافظة الأفلاج بأهمية المرافق العامة".

السؤال الثاني: ما هي درجة معرفة أفراد عينة الدراسة بتعليمات الشريعة الإسلامية في المحافظة على المرافق العامة؟

وللإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو الأسباب التي تمنع أفراد المجتمع من المحافظة على المرافق العامة.

واتضح من تحليل نتائج هذا المحور أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على هذا المحور بلغت (1.67) بانحراف معياري (0.54)، كما يلاحظ من هذا الجدول أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على جميع عبارات المحور كانت تقل عن (1.80) ، وهذا يدل على أن درجة معرفة أفراد العينة بتعليمات وأحكام الشريعة الإسلامية في المحافظة على المرافق العامة كانت عالية جداً.

السؤال الثالث: ما الأسباب الاجتماعية التي تحول دون تحقيق المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج؟

وبنفس أسلوب الإجابة عن السؤال الأول والثاني تمت الإجابة على هذا السؤال ، واتضح من تحليل النتائج أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على هذا المحور بلغت (2.25) بانحراف معياري (0.79)، كما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن متوسط درجة

الاستجابة لدى عينة الدراسة على جميع عبارات المحور كانت تقل عن (2.60) ، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على أن هناك أسباب اجتماعية تحول دون تحقيق المحافظة على المرافق العامة بصورة جيدة في محافظة الأفلاج.

السؤال الرابع: ما هي الأسباب التعليمية التي تحول دون تحقيق المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج؟

وللإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو الأسباب التعليمية التى تحد من تحقيق المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج وأظهرت النتائج أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على هذا المحور بلغت (2.73) بانحراف معياري (0.90)، كما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على جميع عبارات المحور كانت تقل عن (3.40) ، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على أن هناك أسباب تعليمية تحول دون تحقيق المحافظة على المرافق العامة بصورة جيدة في محافظة الأفلاج.

السؤال الخامس: ما هي أوجه القصور في الأنظمة التي تحول دون تحقيق المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج ؟

وللإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو الأسباب النظامية التي تمنع تحقيق المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج ، وأظهرت النتائج أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على هذا المحور بلغت (2.54) بانحراف معياري (0.98)، كما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على جميع عبارات المحور كانت تقل عن (2.60) ، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على أن هناك قصور في الأنظمة يترتب عليها عدم تحقيق المحافظة على المرافق العامة بصورة جيدة في محافظة الأفلاج.

ثانياً : الاختبارات الإحصائية للدراسة:

ينص السؤال الفرعي السادس من أسئلة الدراسة على التالي:

ما الفروق الدالة إحصائياً في استجابة أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغيرات الدراسة :

(الجنس ،السن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي ، نوع الوظيفة)؟

وللكشف عن مدى الفروق بين متوسطات درجة الموافقة تبعاً للجنس ،السن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، نوع الوظيفة. تم إجراء اختبار فرق المتوسطين لإجمالي كل محور من محاور الدراسة لتلك العوامل.

وذلك بوضع فرض العدم:

(ف) : لا توجد فروق بين متوسطي إجابات العينة تبعاً للجنس ،السن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي نوع الوظيفة ، أمام الفرض البديل:

(ف1) : وجود فروق بين متوسطي إجابات العينة تبعاً للجنس ،السن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي ، نوع الوظيفة.

أولاً: الفروق في محاور الدراسة باختلاف الجنس:

وتنص الفرضية على أنه " لا توجد فروق بين متوسطي إجابات العينة تبعاً للجنس"

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق ، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول رقم (3)

اختبار (ت) لدلالة الفروق في استجابات العينة على محاور الدراسة باختلاف الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
المحور الثقافي	ذكر	58	1.94	0.40	1.275	0.247	غير دالة
	أنثى	81	1.84	0.46			
المحور الديني	ذكر	57	1.75	0.57	1.572	0.218	غير دالة
	أنثى	80	1.61	0.51			
المحور الاجتماعي	ذكر	57	2.24	0.59	-0.049	0.397	غير دالة
	أنثى	79	2.25	0.90			
المحور التعليمي	ذكر	57	2.45	0.93	-3.151	0.321	غير دالة
	أنثى	79	2.92	0.83			
المحور التنظيمي	ذكر	57	2.17	0.86	3.895	0.237	غير دالة
	أنثى	79	2.80	0.97			

من الجدول (4) يتضح عدم وجود دلالة إحصائية ، للمحاور الخمسة (المحور الثقافي ، المحور الديني ، المحور الاجتماعي، المحور التعليمي، المحور التنظيمي) لأن قيم الدلالة للمحاور الخمسة هي على الترتيب 0.247 ، 0.218 ، 0.397 ، 0.321 ، 0.237 ، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة على تلك المحاور، تعود لاختلاف جنس أفراد العينة.

ثانياً: الفروق في محاور الدراسة باختلاف السن:

وتنص الفرضية على أنه " لا توجد فروق بين متوسطي إجابات العينة تبعاً للسن"

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق ، وأظهرت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية للمحاور الأربعة (المحور الثقافي ، المحور الديني ، المحور التعليمي، المحور التنظيمي)، لأن قيم الدلالة للمحاور هي على الترتيب 0.191 ، 0.737 ، 0.573 ، 0.249 ، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة على تلك المحاور، تعود لاختلاف السن لأفراد العينة. بينما النتيجة في حالة المحور الثالث (المحور الاجتماعي) مختلفة لأن قيمة الدلالة تساوي 0.045 وهي تقل عن قيمة $\alpha = 0.05$. مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة على تلك المحور، تعود لاختلاف سن أفراد العينة، وكانت تلك الفروق لصالح كبار السن (أكبر من 20 عاماً).

ثالثاً: الفروق في محاور الدراسة باختلاف الحالة الاجتماعية:

وتنص الفرضية على أنه " لا توجد فروق بين متوسطي إجابات العينة تبعاً للحالة الاجتماعية"

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق ، واتضح من تحليل النتائج عدم وجود دلالة إحصائية للمحاور الأربعة (المحور الثقافي ، المحور الديني ، المحور الاجتماعي ، المحور التنظيمي)، لأن قيم الدلالة للمحاور هي على الترتيب 0.287 ، 0.381 ، 0.268 ، 0.530 ، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة على تلك المحاور، تعود لاختلاف الحالة الاجتماعية لأفراد العينة. بينما النتيجة في حالة المحور الرابع (المحور التعليمي) مختلفة لأن قيمة الدلالة تساوي 0.003 وهي تقل عن قيمة $\alpha = 0.05$. مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة على تلك المحور، تعود لاختلاف

الحالة الاجتماعية لأفراد العينة، وكانت تلك الفروق لصالح المتزوجين.

رابعاً: الفروق في محاور الدراسة باختلاف المستوى التعليمي:

وتنص الفرضية على " لا توجد فروق بين متوسطي إجابات العينة تبعاً للمستوى التعليمي".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق ، وأظهرت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية للمحاور الثلاثة (المحور الاجتماعي ، المحور التعليمي، المحور التنظيمي)، لأن قيم الدلالة للمحاور هي على الترتيب 0.616 ، 0.787 ، 0.119، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة على تلك المحاور، تعود لاختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة. بينما النتيجة في حالة المحورين الأول والثاني (المحور الثقافي ، المحور الديني) مختلفة لأن قيم الدلالة هي على الترتيب 0.017 ، 0.010 ، وهي قيم تقل عن قيمة $\alpha = 0.05$. مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة على هاذين المحورين، تعود لاختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة لصالح ذوى التعليم العالي (الدراسات العليا).

خامساً: الفروق في محاور الدراسة باختلاف نوع الوظيفة

تنص الفرضية على " لا توجد فروق بين متوسطي إجابات العينة تبعاً لنوع الوظيفة".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق ، وأظهرت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية ، للمحاور الخمسة (المحور الثقافي ، المحور الديني ، المحور الاجتماعي، المحور التعليمي، المحور التنظيمي) لأن قيم الدلالة للمحاور الخمسة هي على الترتيب 0.137 ، 0.775 ، 0.663 ، 0.218 ، 0.131 ، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة على تلك المحاور، تعود لاختلاف نوع وظيفة أفراد العينة.

النتائج:

من خلال تحليل نتائج الدراسة يتضح لنا أن أفراد عينة الدراسة، لديهم معرفة عالية بأهمية المحافظة على المال العام ، كما أن لديهم دراية عالية، بتوجيهات الشريعة الإسلامية في المحافظة على المال العام، وذلك من خلال تحليل المحور الثقافي والمحور الديني.

كما اتضح من تحليل المحاور: الاجتماعية ، التعليمية والتنظيمية أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة عالية أن هناك أسباباً اجتماعية وتعليمية وتنظيمية تحول دون تحقيق المحافظة على المرافق العامة في محافظة الأفلاج، ومن بين هذه الأسباب عدم قيام كل مما يأتي بدوره المنوط به في المحافظة على المال العام:

البيئة المحيطة-المدرسة-المؤسسات الحكومية-الوالدين-أفراد الأسرة-الأصدقاء-الإعلام-المناهج الدراسية-الأساتذة- الأنظمة الحكومية.

وأظهرت النتائج تماثلا كبيرًا في آراء الذكور والإناث على محاور الدراسة، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة على تلك المحاور تعود لاختلاف نوع وظيفة أفراد العينة.

بينما أظهرت الدراسة تبايناً ذا دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة يعزى للسن وكانت تلك الفروق لصالح كبار السن (أكبر من 20 عاماً). كما أشارت الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى للحالة الاجتماعية لأفراد العينة، وكانت تلك الفروق لصالح المتزوجين.

وأيضاً فقد تبين من نتائج الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لاختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة لصالح ذوى التعليم العالي (الدراسات العليا).

وأخيرًا فقد تضمنت الدراسة عددًا من الاستنتاجات والاقتراحات التي يمكن أن تسهم في بناء استراتيجيات فعالة للمحافظة على المال العام في محافظة الأفلاج، والتي يمكن تعميمها على محافظات المملكة.

التوصيات:

وأخيرًا تضمنت الدراسة عددًا من التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تسهم في بناء استراتيجيات فعالة للمحافظة على المال العام والمرافق العامة في محافظة الأفلاج، وتكون نموذج يمكن تعميمه على جميع محافظات المملكة وهي كما يأتي:

1- إقامة دورات تدريبية وورش عمل لتوعية المجتمع بأهمية المال العام وكيفية المحافظة عليه.

2- قيام الدوائر الحكومية في المحافظة بتوعية الموظفين والموظفات بأهمية المرافق العامة، وجعلها جزء من مهام الموظف، ويمكن ربط الترقيات والعلاوات والحوافز بمدى محافظة الموظف على المال العام، من خلال تحديد خطوات واضحة يمكن للموظف تطبيقها والحصول على هذه الحوافز.

3- قيام أولياء الأمور بدورهم في توعية الأسرة بأهمية المحافظة على المال العام، وغرس قيمة المحافظة على المال العام لدى الأولاد من بنين وبنات.

4- تضمين المناهج الدراسية في المدارس والجامعات مفردات حول أهمية وكيفية المحافظة على المال العام.

5- قيام وزارة الشؤون الإسلامية بتوجيه الخطباء والدعاة للحديث حول المحافظة على المال العام، وأهميته من ناحية شرعية.

6- تنمية العمل التطوعي، ودعم مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في الحفاظ على المال العام.

7- مراجعة التنظيمات واللوائح المتعلقة بالمحافظة على المال العام وتطويرها لتقوم بدور أفضل في تحقيق حفظ المال العام والمرافق العامة وردع كل من يسيء للمال العام.

8- توجيه القطاع الخاص للقيام بمبادرات في دعم المحافظة على المال العام.

9- توجيه وسائل الإعلام المختلفة لبث برامج هادفة لتوعية المجتمع بالمحافظة على المال العام.

10- الاستفادة من التقنية الحديثة بتثبيت كاميرات مراقبة على المنشئات والمرافق العامةلحفظها وحمايتها.

11- تشديد العقوبات بحيث تكفل منع المعتدين على المال العام.

الخاتمة:

كشفت الدراسة أن أفراد المجتمع في محافظة الأفلاج لديهم إدراك ووعي بأهمية المحافظة على المال العام ، والتي كان من أبرزها معرفة أفراد المجتمع العالية بأحكام الشريعة الإسلامية في المحافظة على المال العام. وعلى الرغم من إدراك ووعي أفراد المجتمع في محافظة الأفلاج بأهمية المحافظة على المال العام ، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أسباب اجتماعية وتعليمية وتنظيمية تمنع تحقيق المحافظة على المال العام بصورة جيدة في محافظة الأفلاج، ومن بين هذه الأسباب عدم قيام الأسرة والمدرسة بالدور المنوط بهم في التوعية بالمحافظة على المال العام وكذلك كشفت الدراسة عن وجود حاجة لتطوير بعض الأنظمة لردع المهدرين للمال العام . كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تماثل كبير في آراء الذكور والإناث للإجابة عن أسئلة الدراسة ، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة على محاور الدراسة، تعود لاختلاف نوع ووظيفة أفراد العينة. كما أشارت الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى للحالة الاجتماعية لأفراد العينة، وكانت تلك الفروق لصالح المتزوجين. أيضاً تشير النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لاختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة لصالح ذوى التعليم العالي (الدراسات العليا). وأخيرًا خلصت الدراسة إلى عدة توصيات نرى أنها سيكون لها دور فاعل وإيجابي في المحافظة على المرافق العامة بالمحافظة كأنموذج يمكن تعميمه على بقية محافظات المملكة.

المراجع:

(1) صحيح البخاري (3/ 136) ، (3/ 159).
(2)صحيح مسلم (1/ 63)، (1/ 124)، (1/ 226).
(3) سنن أبي داود (2943).
(4) لسان العرب (11/ 635)
(5) مختار الصحاح (301).
(6) نظام التصرف في العقارات البلدية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/64 .
(7) إبراهيم عبد العزيز شيحا (2001)، المال العام في القانون المصري والمقارن ، دار المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية- مصر.
(8) إبراهيم عبد العزيز شيحا (2002)، مبادئ وإحكام القانون الاداري ، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية-مصر.
(9) إبراهيم عبد العزيز شيحا (2006) ، الأموال العامة ، منشا المعارف، الإسكندرية.
(10) أبو عُبيد القاسم بن سلاّم(1428ه)، الأموال ، ، دار الهدي النبوي مصر دار الفضيلة الرياض – الطبعة الأولى –المملكة العربية السعودية.
(11) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام(1418ه)، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، ،وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى.
(12) محمد النويصر(2011م)، إهمال المال العام و سوء استخدامه تجريمه وعقوبته ،كلية الدراسات العليا – جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية.
(13) محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي(1993م) ، المبسوط ، دار المعرفة – بيروت.
(14) محمد بن على الشوكاني(2004م)، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، دار ابن حزم،الطبعة الأولى.
(15) محمد عميم الإحسان المجددي (1986) ، قواعد الفقه ، دار الصدف ببلشرز – كراتشي- باكستان- الطبعة الأولى.
(16) محمد فاروق عبدالحميد (1983) ، المركز القانوني للمال العام، ، الطبعة الأولى – بيروت-لبنان.

(17) موفق الدين ابن قدامة (1997م)، المغني ، دار عالم الكتب- الطبعة الثالثة.
(18) نذير محمد الطيب (2001)، حماية المال العام في الفقه الإسلامي، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية-المملكة العربية السعودية.

الهوامش

[1] (البخاري ، 136/3 ، ومسلم ، 124/1)
[2] (بن سلام ، 1428هـ:ص 74).
[3] (الطيب ، 2001: ص 23 ، ص38).
[4] (عبدالحميد، 1983: ص 174).
[5] (بن سلام ،1428: ص 342).